

المشهد الإعلامي من خلال تطور المشهد السياسي في المغرب

الفصل الأول

المشهد السياسي المغربي إبان عهد الحماية الأحزاب السياسية المغربية

أكد معظم الباحثين والدارسين للحياة السياسية المغربية، وخصوصا منها الظاهرة الحزبية، أن سنة 1934 كانت بمثابة الشرارة الأولى والانطلاقة الحاسمة لمؤسسة الأحزاب السياسية في المغرب (1). هذا دون إغفال مجموعة من التنظيمات الأخرى -اجتماعية، دينية- كان لها أثرها الفعال داخل المنظومة المجتمعية المغربية طوال فترة الحماية التي فرضت يوم 30 مارس 1912، وخصوصا منها "الزوايا والطوائف" (2)، إلى أن أعلن عن الاستقلال السياسي بتاريخ 2 مارس 1956، حيث تطور مفهوم المؤسسة الحزبية ذات التوجه السياسي. فالمرحلة المراد تناولها من المشهد السياسي المغربي إبان عهد الحماية طويلة، وتستلزم دراسة تاريخية معمقة ..

المبحث الأول

أسس قيام الأحزاب السياسية في المغرب

المطلب الأول: بداية ظهور الأحزاب

كان للظهير البربري "16 ماي 1930" الشرارة الأولى لانطلاق عملية التفكير في الاجتماع داخل إطار منظم يمكن أن يطلق عليه اسم -الحزب السياسي-. وبذلك كان أهم حافز شجع آنذاك النخبة المغربية المتكونة من المثقفين، وهم (الطلبة، وفئة من البيروقراطية الصغيرة)، الذين كانوا يشكلون أنذ الحركة الوطنية، من الالتفاف حول إطار واسع التحرك لمناهضة هذا الظهير الذي جاء ليقيد من حرية المغاربة داخل أرضهم ويجعلهم أكثر عبودية.

في هذه الظروف الحرجة، كانت الحركة الوطنية تعمل مجتمعة من أجل عدم تمكين المستعمر الفرنسي من الوصول إلى ما كان يسطره من خلال فرضه لهذا الظهير المشؤوم.

فالحركة الوطنية هذه برزت "كحركة مقاومة مسلحة منذ هجوم القوات الفرنسية على قصور توات، في تاريخ يناير سنة 1900، وتدمير الإدارة المغربية فيها، إلى نهاية حرب -آيت باعمران- في سنة 1934 بالجنوب.

وكحركة مدنية للمطالبة بالدستور والإصلاحات السياسية في أواسط العقد الأول من القرن العشرين، ثم في الأخير كحركة وطنية لمقاومة نظام الحماية والمطالبة بالاستقلال، من سنة 1930 إلى 1955"(3).

لقد استمدت هذه الحركة شرعيتها داخل المنظومة المجتمعية المغربية من خلال المكانة التي احتلتها داخل الحياة السياسية للبلاد، والتي كانت تحتم وجود من يعارض، بل ومن يدافع عن الحقوق الشرعية لكافة المغاربة.

وبذلك كانت الروح الوطنية الصادقة المعبرة عن ضمير الشعب هي الانطلاقة والغاية في نفس الوقت من التكتل والاجتماع لمواجهة المستعمر .. وبذلك أيضا يمكن الجزم بأن بروز ونجاح هذه الحركة لم يكن عبثا أو بدافع الحكم، وإنما "كبلورة لجميع الأحاسيس والمشاعر الشعبية التي كانت تتردد هنا وهناك، وكتعبير واضح عن جميع ما كان يتحدث به الشعب إلى نفسه.."(4).

فمن خلال هذا التعريف الواقعي نستشف بأن الحركة الوطنية التي واجهت الحكم الاستعماري بأفراد شابة في العقد الثاني من عمرهم ("أحمد بلقريب وعلال الفاسي كانا في الثامنة عشرة من عمرهما." (5)) وغالبيتهم من الطلبة والمثقفين، لم تكن على حد تعبير الأستاذ عبد الكريم غلاب .. إلا تطورا تاريخيا منطقيا للظروف التي عاشها المغرب في الربع الأول من هذا القرن. ولم تنشأ هذه الحركة أيضا إلا من الروافد المنطقية الطبيعية التي يمكن أن تكون لحركة ملأت الفراغ الذي أحس به الشعب ..

إن الأحداث التي عرفها صيف مغرب 1930، والتي فجرها هذه الفئة من الشباب، كان لها وقعها الإيجابي داخل نفوس المغاربة، وخصوصا عندما أفرزت تعاملات جديدة ومنطقا فكريا أكثر إيجابية في التعامل مع تلك الأحداث.. ولأول مرة في المغرب يظهر قاموس جديد حافل بمفردات لها جذتها داخل الحياة اليومية السياسية المغربية من مثل: "العريضة، المظاهرة، الاعتصام، العمل السري، الإضراب عن الطعام، البيان السياسي، المنشور، - والزي المتمثل في الطربوش-"(6).

كل ذلك، كان بمثابة تعبير عن التطور في المفهوم السياسي لدى تلك النخبة، التي أخذت على عاتقها تحمل المسؤولية كاملة من أجل الخروج بالمغرب من كيد المستعمر وإبراز المغربي كشخص ذي كيان يربطه بأرضه وكرامته وحرية.

هذا المفهوم الذي سيتطور فيما بعد ليعرف ظهور النمط السياسي الجديد بمفهومي الحزب والنقابة، سيجد أمامه عدة عراقيل أهمها تمثلت في الجهود التي كان يبذلها المستعمر من أجل إحباط العملية ككل، ثم الانتشاقات التي عرفتها الحركة الوطنية في بداية مشوارها الكفاحي لكي تخرج في الأخير تنظيما سيعرف بكتلة العمل الوطني. هذا التنظيم والذي سيعرف لاحقا عدة انتشاقات أخرى، كانت له عدة أسباب مهدت له الطريق في بداية التفكير السياسي المغربي، وكان من بين تلك الأسباب، أربعة كان لها الدور الرئيسي في تطوير ذلك التفكير داخل المشهد السياسي المغربي إبان عهد الحماية.

أولاً: فشل الحركة التحررية لعبد الكريم الخطابي:

عرفت الحرب الريفية ضد المستعمر الثنائي -إسبانيا، فرنسا- جهادا أظهر فيه المواطن المغربي الريفي صموده وتشبته بكرامته وحرية، وقد دامت هذه الحركة الجهادية خمس سنوات، "1921 و1926" (7) خلفت وراءها صدى عميقا سواء داخل أو خارج المغرب. ويمكن القول بأنها كانت بمثابة اللبنة الأولى في إنكفاء روح المقاومة عموما داخل المغرب من أجل استقلاله، ولولا تضافر القوى الاستعمارية الأوربية ضدها لكانت بمثابة الشرارة الحقيقية لاستقلال المغرب مبكرا (8) فكانت الهزيمة سببا مباشرا في بداية نشأة أول تنظيم سياسي سنة 1926 عرف باسم: الرابطة النقايبية - واتخذت لنفسها اسما مستعارا هو -أنصار الحقيقة- (9).

ثانيا: الظهير البربري. 16 ماي 1930

"كان الظهير البربري ذا أهمية خاصة في بداية انتشار الحركة الوطنية" (10)، وهو كما يلاحظ من خلال تسميته، فقد أرادت السلطات الاستعمارية خلق جو من التوتر الداخلي، وذلك بفرض التفرقة بين المغاربة -عرب وبربر- إلا أنه سرعان ما ووجه بحركة احتجاجية عامة شملت جميع المغاربة. فقد اتخذت من المساجد انطلاقا لها، وهي ما سميت بـ"حركة اللطيف" (11)، وكان ذلك خلال الأسبوع الأول من شهر يوليو 1930. لكن هذا الظهير جاء من الوجهة السياسية خطأ كان له وقعه على المستعمر عموما وعلى الإقامة العامة خصوصا. وذلك من خلال إنكفاءه للحس الوطني لدى عامة الشعب المغربي..

ثالثا: دور الصحافة

من خلال الجذور الأولى للمشهد السياسي المغربي، يتأكد دور الصحافة الملازم لظهور التنظيمات ذات الطابع السياسي، وذلك من أجل تمرير خطاباتها. فكان الهم الوحيد في الفترة الأولى تلك، هو توعية المواطن المغربي وتحذيره من مخاطر الاستعمار.

من هنا يمكن القول بأن التنظيم السياسي المغربي آنذاك، والذي كان سريا، قد وعى منذ بدايته أهمية الوسيلة الإعلامية، خصوصا -الصحيفة- في تحقيق التواصل بين تلك الفئة الشابة المؤمنة بتحرير المغرب، وبين مختلف طبقات الشعب، "رغم أن النخبة المتعلمة كانت جد قليلة".

فبدأت عملية إصدار الصحف التي يتم من خلالها إعلان المواقف، وبدأت في عملية تنوير الرأي العام الوطني وكشف المؤامرات الخسيسة للمستعمر الفرنسي والإسباني. وهنا سيظهر لنا جلليا تلك العلاقة الحميمة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الإعلامية، "حزب / جريدة" التي كانت في بدايتها، والتي ستستمر حتى وقتنا الحاضر.

ومن أجل ذلك، كانت مجلة "Maghreb" الصادرة بباريس، هي المنبر الذي سمح لفئة من الشباب المتعلم بالجامعات الفرنسية بتوجيه خطابات ونداءات معبرين فيها عن آرائهم، ومدافعين عن وطنهم خصوصا بعد محاولة فرض الظهير البربري.

صدر العدد الأول من هذه المجلة في سنة 1932، وكان يشرف على تحريرها: أحمد بلافريج، ويديرها رسميا الفرنسي Longe (12). وكانت معظم مقالاتها تنصب أساسا في مواضيع:

- محاربة سياسة الظهير البربري

- محاربة سياسة التعليم الفرنسي بالمغرب

- مقاومة التبشير المسيحي

- مقاومة ظلم الإدارة وسياستها التعسفية ضد المواطنين. (13)

أما داخل المغرب، فقد تكلفت مجموعة من الوطنيين في فاس بإنشاء جريدة تحت اسم: Action du Peuple، يشرف عليها - محمد حسن الوزاني- فكانت أول جريدة وطنية تصدر بعد الحماية داخل المغرب، وقد صدر العدد الأول منها في 4 غشت 1933(14). وتوقفت عن الصدور بقرار المنع في الفاتح من دجنبر من نفس السنة لتصبح بعد ذلك تحت اسم، La volonté du Peuple. وكانت جريدة "الحياة" و"الريف" و"الحرية"، ناطقة باسم حزب الإصلاح الوطني في الشمال، و"المغرب الجديد" و"الوحدة المغربية" ثم "منبر الشعب" و"الشعب"، كلسان حال حزب الوحدة المغربية بتطوان ...

رابعاً: القرار القاضي بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات

من بين العوامل أيضا التي ساعدت على تطوير العمل السياسي داخل الحركة الوطنية، قرار إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية بعدما أن كان مبدئياً متمتعاً بسيادته- كدولة محمية تابعة لوزارة الخارجية الفرنسية منذ اتفاقية الحماية الموقعة في مارس 1912.

وبذلك يكون هذا القرار الأخير من الوجهة القانونية يعني أن المغرب لم يعد دولة محمية، وإنما أمسى أيضا مستعمرة.. الشيء الذي استعدى الإدانة من طرف الوطنيين المغاربة، بحيث أنهم عبروا عن استيائهم واحتجاجهم على هذا القرار الذي يمس في العمق كرامة وسيادة المواطن المغربي على أرضه، وبالتالي أضحت سياسة المستعمر واضحة مما أدى إلى تصعيد الموقف ضده من قبل الوطنيين الذين أصبحوا يطالبون بحقوق الشعب المغربي المشروعة.

ومن هذا المنطلق ستبدأ مرحلة التفكير في تطوير عمل الحركة الوطنية من الناحية التنظيمية السياسية لتصبح فيما بعد كتلة العمل الوطني. ذلك بعد أن قضت فترة تعتبر من أهم فترات الحركة الوطنية بالمغرب، خاصة تلك التي امتدت من سنة 1930 إلى سنة 1934، "الفترة التي برزت فيها الحركة الوطنية كحركة شاملة لم تعد تناضل في سبيل عمل جزئي.. ولكنها أصبحت تواجه الاستعمار في مذهبه وفي تصرفاته"(15).

المطلب الثاني: كتلة العمل الوطني ومواجهة الاستعمار

في دجنبر 1934 كان الموعد مع ميلاد تنظيم سياسي يمكن أن يطلق عليه اسم حزب سياسي، وذلك بعد أن كانت الظروف من قبل قد هيأت له المناخ السياسي لإيجاده، خاصة بعد المرحلة الممتدة بين 1930 و1934، والتي كانت بمثابة المرحلة الإعدادية لقيام هذا التنظيم. هذا إلى جانب تحديد الأهداف والبحث عن صياغة المطالب ضمن برنامج كامل، فكانت كتلة العمل الوطني.

لقد تزعم الكتلة في بدايتها شباب وطنيون تلقوا تعليماً متنوعاً، ومن بين هؤلاء الوطنيين نذكر على سبيل المثال لا الحصر: علال الفاسي، محمد حسن الوزاني، المكي الناصري، عبد الخالق الطريس .. "رحم الله الجميع". ولأول مرة أعلن عن ميلاد حزب سياسي بصفة علنية وبدون أي طلب مسبق من السلطات الاستعمارية، "فقد استغللت الكتلة استقبال المقيم لوفد منها كاعتراف رسمي"(16).

فكانت للأفكار الإصلاحية التي ظهرت في المشرق مع "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده"، أثرها العميق في نفوس أولئك الذين يتطلعون إلى مغرب حر أبي، وكانت أيضا بمثابة النقطة الحاسمة في بلورة الفكر السياسي المغربي الذي أصبحت بوادر

السلفية والقومية والعروبة والإسلام بادية على كتابات منظري كتلة العمل الوطني التي صاغت برنامجا عاما شمل مجموع الإصلاحات التي تستلزم التحقيق الفوري، وذلك من خلال مجموعة من المطالب التي تم تحريرها باللغة العربية. لقد قدم هذا البرنامج الإصلاحي إلى السلطات المغربية في شخص "محمد بن يوسف"، وإلى السلطات الفرنسية عن طريق الإقامة العامة في فاتح دجنبر 1934، وبذلك تكون الكتلة قد سجلت أول خطوة في عملها السياسي الجديد الذي يؤهلها إلى الظهور كحزب سياسي، وذلك من خلال برنامج تضمن مطالب غالبية الشعب المغربي.

وفي سنة 1936 عقدت الكتلة مؤتمرا اعتبر بمثابة قفزة نوعية في عملها السياسي، وكان الغرض من هذا المؤتمر هو التحضير لبرنامج جديد يتضمن مطالب استعجالية من شأنها أن تزيح عن المغاربة معاناتهم من تصرفات المستعمر التي أصبح لا يخفيها، تلك التي تهم أساس - الحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والاجتماع والجمعيات والنقابات والتجول - (17).

فكان لتعيين المقيم العام الجديد Marcel Berton، المعروف باستعماريته المتشددة .. أثره الإيجابي في استعجالية تلك المطالب إلى أن تم استقبال بعض أفراد الكتلة. "وما كاد الوفد يذكر في مقدمة المطالب الحريات العامة والصحافة على رأسها حتى قاطع محدثيه بعنف وهو يهدر: الصحافة لا.. الصحافة لا.. (18). فكانت القطيعة المباشرة بين الكتلة وBerton، وإلى أن تم تغييره بعد ثلاثة أشهر من تعيينه. حيث جاء المقيم العام Nogués، التلميذ الوفي للجنرال Lyautey.

ومن المطالب المستعجلة التي جاءت بها كتلة العمل الوطني بالإضافة إلى الحريات العامة التي اعتبرت كمطلب رئيسي، نجد:

- المطالب المتعلقة بالسياسة العامة

- الاهتمام بالتعليم

- تنظيم العدل

- فصل السلطة الإدارية عن القضائية

- تنظيم الفلاحة

- تطبيق قوانين العمل الفرنسي في الصناعة

- الاهتمام بمجال الصحة

مطالب كلها تظهر الاهتمام الذي أولته الكتلة لأهم القطاعات الحيوية التي تركز عليها حياة الشعب المغربي. وبذلك أيضا يكون العمل السياسي لكتلة العمل الوطني قد توجه نحو الاحترافية السياسية في مواجهة المستعمر. ومن جهة أخرى نحو تأسيس حزب بمفهومه السياسي .. وكان البحث عن أرضية شعبية بعد ذلك هو الهم الرئيسي للكتلة، إذ عندما تم الاقتناع بعدم جدوى برنامج الإصلاحات، وبأن السلطات الاستعمارية غير مبالية به، تم التوجه إلى الفئات العريضة من المواطنين وذلك من أجل كسب مصداقية أخرى ومن أجل الخروج من تنظيم خاص بالأطر المكونة من الوطنيين، إلى تنظيم شعبي يضم كل فئات الشعب. فقامت بعد ذلك مظاهرات عامة في مختلف المدن المغربية، كانت أكبرها تلك التي شهدتها مدن الدار البيضاء والرباط وفاس في شهر نونبر من سنة 1936، حيث تم القبض على بعض الزعماء الوطنيين بالإضافة إلى مجموعة من المتظاهرين.

لقد كانت أول مظاهرة شعبية ضد المستعمر قادتها كتلة العمل الوطني، إلا أن المقيم العام Nogués، أصدر في نهاية سنة 1936 العفو الشامل عن كل المعتقلين، والأهم من ذلك كله هو السماح لكتلة العمل الوطني في يناير 1937 بإصدار الجرائد. فكانت البداية العلنية للحزب وللجريدة. إلا أن هذا التطور الملموس بدأ يظهر بعض الخلافات في الرأي ووجهات النظر بين قياديي كتلة العمل الوطني، الشيء الذي دفع بعضهم إلى التفكير في خلق تنظيم سياسي آخر. لكن يجب القول بأن الأهداف كانت واحدة بالرغم من اختلاف وجهات النظر، وكان عمق الأشياء هو تحرير الوطن من الاستعمارين: الفرنسي والإسباني.

المطلب الثالث: انشقاق الكتلة الوطنية وبداية التعددية

منذ أكتوبر 1936 عرفت الكتلة عدة تحولات رسمت خطها السياسي، تحولات في بنيتها الهيكلية جعلتها تنقسم فيما بعد لتعرف ميلاد أحزاب أخرى ستكون هي اللبنة الأولى لعملية الانشقاقات وللتعددية الحزبية. ففي شهر يناير 1937 ومباشرة بعد الإفراج عن الوطنيين من طرف المقيم العام Noguès، اجتمعت الكتلة لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة. فأسفر الاقتراع السري عن النتائج التالية(19):

- علال الفاسي، رئيسا
- محمد حسن الوزاني، أمينا عاما
- أحمد مكار، أمين الصندوق

وعلى إثر هذا التقسيم، انسحب محمد حسن الوزاني من الكتلة وسعى إلى خلق تنظيم سياسي آخر سيعرف فيما بعد بـ"الحركة القومية" بينما سيتجه أحمد بلافريج إلى خلق تنظيم سياسي مواز سمي بـ"الحزب الوطني".

أولاً: الحركة القومية

حظرت الإقامة العامة كتلة العمل الوطني في مارس 1937، وقد جاء ذلك على إثر الخلافات التي بدت ظاهرة بين أفرادها. فحصل محمد حسن الوزاني بعد ذلك على رخصة إعادة إصدار صحيفة Action du Peuple، ومن أجل التعبير عن مواقفه باللغة العربية قام بإصدار صحيفة "الدفاع" التي ستكون لسان حال الحركة القومية، والتي سيتأسسها في ظروف جد حساسة(20). فتم اعتقال محمد حسن الوزاني في أكتوبر 1937، وبذلك بدأت الحركة القومية تعاني من مشكل الزعامة السياسية، الشيء الذي جعلها تتعثر في عملها السياسي إلى حين عودة الوزاني سنة 1946.

ثانياً: الحزب الوطني

وضع هذا التنظيم الجديد أسس مبادئه السياسية في أبريل 1937، وكان أمينه العام أحمد بلافريج قد أصدر صحيفة تحت اسم "الأطلس" باللغة العربية، وأخرى باللغة الفرنسية تسمى L'action populaire، وأصبح هذا الحزب علنيا في يوليو 1937 عندما قدم أمينه العام مذكرة حول السياسة الفرنسية المتبعة في المغرب.

فالحديث عن الانشقاقات والتعددية(21)، وعن التعددية الحزبية فرض وجوده في جميع المناطق المغربية المحتلة. وخاصة كانت تلك التي تعرف بمناطق النفوذ الاستعماري سواء منها التي كانت خاضعة للنفوذ الإسباني وهي المنطقة الخليفية، أو تلك التي كانت تحت نظام الحماية الفرنسي والمعروفة بالمنطقة السلطانية. فكل من تزعم هذا التنظيم أو ذاك ينتمي إلى كتلة العمل الوطني وإلى الحركة الوطنية المغربية.

إلا أن اختلاف الرؤى وتعدد مناحي الفهم السياسي جعل من الزعماء أو من القادة يفكرون في التعددية كحل للتعبير وكحق في الاختلاف. وإلى جانب تعددية التنظيمات السياسية هاته، لوحظ ظهور الصحف المواكبة للمرحلة، وبذلك تكون العلاقة القائمة بين الحزب والصحافة علاقة حميمة وضرورية لا يمكن الجزم بإمكانية الفرق بينهما. وبالتالي تم التأكيد بأن الصحافة في المغرب هي صحافة حزبية ولا مجال للشك في ذلك.

ففي المنطقة الخليفية لوحظ ظهور "حزب الإصلاح الوطني" في 18 ديسمبر 1936(22)، بزعامة "عبد الخالق الطريس" الذي كان يرأس اللجنة الإدارية في تطوان. كما كانت له مكاتب متفرقة في كل من العرائش وأصيلا وشفشاون والقصر الكبير.

إلا أن حزب الإصلاح الوطني لن يكون إلا بداية لانطلاق ظهور أحزاب جديدة بزعامة وطنيين كان لهم دورهم الفعال في الحركة الوطنية وفي كتلة العمل الوطني.

ومن أهم هذه الأحزاب نذكر "حزب الوحدة المغربية" بزعامة "محمد المكي الناصري" بتطوان في 3 فبراير 1937، وتم إصدار جريدة ناطقة باسم الحزب، وهي أسبوعية "الوحدة المغربية" التي ستتضمن ملحقا باللغة الإسبانية: *Unidad Marroqui*، هذه الجريدة ستعرف بعد ذلك بمدينة طنجة تحت اسم "الشعب".

أما في المنطقة السلطانية، فقد كانت كتلة العمل الوطني بارزة من خلال مواجهتها للمحتل الفرنسي اتخذت فيها في غالبية الأحيان، سياسة المهادنة من أجل الإصلاح. وقد تميزت بتوقيع عدد هائل من العرائض الاحتجاجية والمطالب الإصلاحية الفورية. فكانت الخلافات بين الزعماء بادية للجميع، خصوصا تلك التي كانت بين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، والتي كان الأصل فيها هو مشكل الزعامة الحزبية واختلاف المنابع الثقافية.

فقد كان علال الفاسي ينهل من الثقافة العربية الإسلامية، بينما محمد حسن الوزاني كان متأثرا بالثقافة الغربية بحكم دراسته في الجامعات الفرنسية.

فحصل الانشقاق وظهر "حزب العمل الوطني لتحقيق المطالب" برئاسة علال الفاسي، في أبريل من سنة 1937، وكانت صحيفة *L'action populaire*، هي المنبر الإعلامي الناطق باسم الحزب. أما جناح محمد حسن الوزاني فقد أنشأ "حزب العمل الوطني" وأصدر صحيفة أسبوعية ناطقة باسمه "الدفاع" تحت إشراف عبد الهادي الشرايبي. ثم بعد ذلك كان حزب "الحركة القومية" من تأسيس محمد الحسن الوزاني أيضا.

يمكن الجزم إذن من الناحية العملية، بأن المغرب قد عاش في فتراته الأولى التنظيمية السياسية، وفي المنطقتين معا -الخليفية والسلطانية- تماثلا كبيرا سواء على مستوى ظهور الأحزاب السياسية، أو على مستوى إصدار الصحف المعبرة والناطقة بلسان حال أحزابها.

الهوامش:

- (1) للمزيد من الاطلاع، الرجوع إلى:
- « Les partis politiques Marocains »R. Rezette ED. P. U. F, Paris 1955.
- (2) للفائدة، الرجوع إلى محمد ضريف: "مؤسسة الزوايا بالمغرب" منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع.
- (3) عبد الله إبراهيم، نداء الحرية، بين المغرب العميق والمغرب الجديد: مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 1955، ص 7.
- (4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، مرجع سابق: ص 26 الجزء الأول.
- (5) آشفور دوجلان: مرجع سابق، ص 39.
- (6) محمد العربي المساري: المغرب بأصوات متعددة، سلسلة شراع، كتاب الشهر الثاني دار النشر المغربية 1996. ص. 55.
- (7) عبد الكريم غلاب، مرجع سابق.. ص. 38.
- (8) في هذا الصدد يؤكد دوجلان آشفور من خلال التطورات السياسية في المملكة المغربية، على أن عبد الكريم الخطابي كان قد وضع خطة لاستقلال منطقة الريف وجعلها جمهورية لها رئيس يرأسها ومجلس تشريعي ومخطط دستور. ولذلك تحالفت فرنسا وإسبانيا ووضعنا خطة لحملة مشتركة أدت في الأخير إلى أسر عبد الكريم الخطابي ونفيه إلى جزيرة "La Réunion".
- (9) عبد الكريم غلاب: مرجع سابق، ص. 38.
- (10) آشفور دوجلان، مرجع سابق: ص. 46.
- (11) نفس المرجع، ص. 60 إلى 63.
- (12) يقول ذ. عبد الكريم غلاب: "إن الحريات العامة كانت مضطهدة في المغرب، ولم تكن في البلاد أية صحيفة أو مجلة وطنية ولو إخبارية. وفي باريس يمكن ضمان البقاء لها إذا كان يرعاها فرنسيون" نفس المرجع، ص. 70.
- (13) عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص. 70.
- (14) نفس المرجع: ص. 72.
- (15) نفس المرجع: ص. 103.
- (16) عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص: 141.
- (17) نفس المرجع، ص: 131.
- (18) نفس المرجع، ص: 128.
- (19) محمد ضريف: الأحزاب السياسية المغربية، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. فبراير 1993، ص: 38-39.
- (20) يتعلق الأمر بأحداث بوقران، ويصدها يستحسن الرجوع إلى عبد الكريم غلاب .. تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، الجزء الأول.
- (21) للمزيد من الاطلاع فيما يخص ظروف وملابسات الانشقاقات الأولى، الرجوع إلى: دوجلان آشفور، التطورات السياسية في المملكة المغربية، صفحات من 53 إلى 77. وكذلك يمكن الرجوع إلى محمد ضريف: الأحزاب السياسية .. صفحات من 40 إلى 46.
- (22) عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص: 189.

المبحث الثاني

مرحلة تأسيس الأحزاب السياسية المغربية في ظل الاستقلال السياسي 1956

المطلب الأول: التعددية الحزبية المواكبة للاستقلال

بعد مرحلة الحماية وظاهرة التنظيمات السياسية الأولى التي انبثقت عن الحركة الوطنية المغربية ثم عن كتلة العمل الوطني، وبعد تلك الأحداث التي عرفتها الساحة السياسية المغربية والتي لا يمكن أن نتطرق لها في هذا البحث المتواضع بكثير من التفصيل، دخل المغرب منعطفًا جديدًا في ظل الاستقلال السياسي سنة 1956، وذلك من خلال التعددية الحزبية التي واصلت مشوارها السياسي مواكبة بذلك مرحلة الاستقلال. فظهرت تنظيمات جديدة كان لها وقعها الكبير داخل خارطة السياسة المغربية، ونظرا لوزنها الثقيل الذي أصبح يفرض وجوده داخل المنظومة المجتمعية المغربية بحكم موقعها بين الشعب المغربي سواء من الناحية التنظيمية السياسية كحزب سياسي، أو من الناحية الإعلامية من خلال الجريدة أو الصحيفة. كل هذا يفرض نفسه لكي تنفرد هذه الأحزاب بدراسة تعريفية خاصة، ودراستنا هذه سنتناول الأحزاب المواكبة لمرحلة الاستقلال الأولى، وذلك بكثير من التركيز وشيء من الاختصار حتى نعطي عنها فكرة يمكن أن تشد إليها من يريد الدراسة بعمق وكثير من التفصيل والتحليل.

فقد عرفت الظاهرة السياسية الحزبية المغربية منذ بداية الاستقلال تصنيفا ميز فيما بينهما، هذا التمييز جعل منها "الأحزاب المحافظة والأحزاب التقدمية" (1)، أو أحزاب يمينية وأخرى يسارية -إن صح هذا التعبير-. فالأولى تتبنى أيديولوجية محافظة، "حزب الاستقلال، الحركة الشعبية.. (2). أما الثانية فتتبنى أيديولوجية تقدمية، "حزب التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني والاشتراكي للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" (3). ومن أجل مواكبة تطور هذه الأحزاب، سواء في مرحلتها الأولى أو الثانية.. ارتأينا أن نوردها من خلال تصنيف تاريخي يحترم ظهورها على الساحة السياسية المغربية، الشيء الذي سيحافظ على التسلسل المنطقي لظاهرة الانشقاقات والتعددية الحزبية في المغرب.

أولاً: حزب الاستقلال

تأسس حزب الاستقلال في دجنبر من سنة 1943 من طرف "أحمد بلافريج" وقد تشكل الحزب أساسا من أعضاء الحزب الوطني السابق، وكذلك من عدة أعضاء آخرين كانوا في المجالس الإدارية لبعض الجمعيات، إضافة إلى قداماء تلاميذ المدن العتيقة (فاس، الرباط، سلا، ..) وبعد ذلك انضمت إليه شخصيات من الحركة الوطنية وبعض القضاة الشرعيين وكبار الموظفين وأساتذة جامعة القرويين وجل المعاهد الكبرى.. فكان لظهور هذا الحزب بداية لتحول جديد في خارطة السياسية للمغرب، وهذا ما تبلور من خلال اتخاذ قرار "المطالبة بالاستقلال التام في عريضة قدمت إلى الملك والمقيم العام وجميع حكومات قوات الحلفاء" (4)، العريضة التي عرفت بعريضة المطالبة بالاستقلال المؤرخة في 11 يناير 1944 -اعتبرت بمثابة صرخة عميقة استطاعت أن تحدث خلا في نظام الحماية الفرنسية، وذلك بالمطالبة الصريحة لاستقلال المغرب.

لقد كان لتقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال من طرف حزب الاستقلال في بداية عهده أثرا إيجابيا أمام الشعب المغربي آنذاك الذي كان يرزح تحت وطأة الاستعمار، وبذلك اكتسب حزب الاستقلال شرعية وطنية، وأصبح قوة سياسية قادرة على تغيير الأوضاع.

ففي السنة الأولى بدأ التفكير في هيكلة الحزب وتكوينه بعدة لجان متفرقة، وعلى إثر تقديمه لبيان الاستقلال المتمثل في العريضة، تم اعتقال أحمد بلافريج وبعض أعضاء المكتب السياسي للحزب، لكن ذلك لم يطح من عزيمة الأعضاء الآخرين حيث أدخلوا تعديلات جديدة على الهيكلة، وألغيت اللجنة الإدارية التي حل محلها مجلس أعلى تتوب عنه لجنة تنفيذية .. فبدأ الحزب في إصلاح صفوفه على الرغم من توقيف العدد الكبير من مناضليه حتى سنة 1946، السنة التي اجتمع فيها وللمرة الثانية مجلس وطني ولجنة تنفيذية. فكان تزايد أعضاء الحزب من الوطنيين وكافة أطراف الشعب له أثره القوي في المزيد من تقوية هياكل الحزب. وكمقارنة بين سنة 1944 التي كان فيها الحزب يضم حوالي ثلاثة آلاف عضو، فقد أصبح في سنة 1951 يفوق المائة ألف شخص. ولعل ذلك راجع أيضا إلى التضامن والاتحاد الذي سعى الحزب إليه من خلال تقوية العلاقات مع أحزاب المنطقة الخلفية خصوصا مع حزب الإصلاح الوطني لعبد الخالق الطريس.

وعلى إثر الأحداث التي عرفتها مدينة الدار البيضاء الخاضعة للمنطقة السلطانية في 8 دجنبر 1952(5)، أمر المقيم العام آنئذ "كيوم" بشل حركة الحزب وبعثال جل أعضاء المجلس الأعلى واللجنة التنفيذية .. ولم يبق منها سوى علال الفاسي وأحمد بلافريج بحكم تواجدهما في الخارج.

ومنذ نفي السلطان محمد بن يوسف إلى حين إطلاق سراح قيادي الحزب سنة 1945، ظل حزب الاستقلال ممثلا على الساحة الداخلية من قبل "محمد الدويري" و"أحمد بوسته". فكانت اللجنة التنفيذية المؤقتة تركز عملها على المطالبة بالاستقلال من خلال "بيان الاستقلال المقدم سابقا الذي ركز في معظم بنوده على الحرية والسيادة الوطنية، وبالتالي المطالبة باستقلال المغرب ووحدة ترابه تحت ظل السلطان.

فقد توالى نضالات أفراد حزب الاستقلال من أجل الدفاع عن الوحدة والاستقلال بتنسيق مع أفراد المقاومة وجيش التحرير حيث كان الحزب يسيطر على معظم المجتمع المغربي. وتعتبر الفترة الممتدة بين سنة 1956 وسنة 1959 "بداية الاستقلال" مرحلة حاسمة في تاريخ حزب الاستقلال بالنظر إلى قوته وشعبيته. ولعل ما يؤكد ذلك هو النهج الذي كان ينشره في تحقيق فكرة الحزب الوحيد والسيطرة المطلقة، وكذلك المشاركة الفعلية في الحكومات الخمس الأولى بأكثر عدد من الوزراء ابتداء من سنة 1955 إلى وفاة الملك محمد الخامس.

ففي الحكومة الائتلافية الأولى (55.12.7 ← 56.10.27) شكل حزب الاستقلال فيها العمود الفقري، فقد استأثر بأغلبية المناصب (10 مناصب وزارية من أصل 21).

وفي الحكومة الثانية (56.10.28 ← 58.5.11)، كان فيها الحزب ممثلا بثمانية وزراء من أصل أربعة عشر (6). فإذا تتبعنا جميع المراحل التي مر منها حزب الاستقلال، وإذا تتبعنا تاريخه العريق في المغرب كحزب وكهيئة سياسية رائدة على الساحة، يمكن ملاحظة أنه كان يسعى دائما ويمهد لإقامة نظام الحزب الوحيد، ولعل ما يؤكد ذلك هو محاولاته العديدة للقضاء على الأحزاب المعارضة، ومحاولاته الأخرى لإدماج بعض التنظيمات في صفوفه، الشيء الذي كان يؤدي دائما لبعض الاصطدامات المباشرة، وفي أحيان أخرى كان يلجأ إلى مناهضة تلك الأحزاب الذيلية إما عن طريق الإدماج أو التتحية الكلية.

أما من الناحية الإعلامية، فتعتبر سنة 1946 هي البداية الأولى لظهور جريدة "العلم" تحت إدارة عبد الجليل القباج، هذه الأخيرة التي ستكون بمثابة الناطق الرسمي باسم الحزب منذ ظهوره كما تعتبر مثابة العلم الحقيقي والمشعل الاستقلالي من أجل تمرير خطاب وإيدولوجيا حزب الاستقلال.

فمن خلال دراسة حزب الاستقلال اليوم (7)، وبمقارنة مع حزب الأوس، يمكن ملاحظة أن المبادئ التي ارتكز عليها الحزب لم تتغير، وإذا قمنا بإطالة سريعة على برنامجه نجده يتطرق لعدة مواضيع حساسة وتهم معظم الشرائح المجتمعية. فقد جاء في برنامج الحزب ما يلي:

"حزب الاستقلال حزب مستقبلي، وكل تنظيراته وأفكاره وبرامجه تستهدف تغيير الحاضر لبناء المستقبل وإتاحة الفرصة لشعبنا ليجدد نفسه، ولوطننا ليعيش مستقبه بكل إمكانات الصراع والمنافسة العلمية والاقتصادية للحياة المستقبلية" (8). وإذا تتبعنا خطوات حزب الاستقلال عبر تاريخه الطويل، سنجد لا يخلو من سلبيات ومن تناقضات داخلية أدت فيما بعد إلى انشقاق بيت الاستقلاليين وبرز جناح المعارضة، هذا الأخير المتمثل في شخص "المهدي بن بركة" الذي انشق عن الحزب الأصلي مع مجموعة من الأعضاء الأساسيين، فكونوا فيما بعد "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية". لكن حزب الاستقلال لم يكن وحده على الساحة السياسية المغربية، بل كان توجد حزبان آخرا ن لهما وقعهما أيضا في المجتمع المغربي، ويعملان معا حسب نهج سياسي له أهدافه ومراميه. ويتعلق الأمر بحزب الشورى والاستقلال والحزب الشيوعي المغربي.

ثانيا: حزب الشورى والاستقلال

بعد أن عاد محمد حسن الوزاني من منفاه، كان فكره منصبا أساسا في مواصلة العمل السياسي. فقد كان من المرتقب أن ينضم إلى حزب الاستقلال لعدة اعتبارات أهمها: العلاقة القائمة بين معظم رجالات الحركة الوطنية والموجودين داخل حزب الاستقلال .. علاقته الخاصة بجلال الفاسي .. القوة التي كان قد بدأ يتمتع بها الحزب داخل الأوساط الاجتماعية المغربية. إلا أن الوزاني، ولاعتبارات سياسية محضة، لجأ إلى تحويل الحركة القومية سابقا إلى حزب جديد أطلق عليه "حزب الشورى والاستقلال" حيث أصدر في التو صحيفة ناطقة باسمه "الرأي العام" وكان ذلك في سنة 1946.

كان الحزب يتشكل من أعضاء تلقوا تعليمهم في فرنسا، وكانوا في الوقت نفسه مناهضين لحزب الاستقلال لأنهم كانوا يرون الطريقة التي كان يهجها هذا الحزب من أجل السيطرة والافراد بالحكم .. فكان حزب الشورى والاستقلال بزعامة محمد حسن الوزاني يرى في المعادلة الوطنية الجديدة "الاستقلال قبل الإصلاح" (9)، التي يرفعها حزب الاستقلال، معادلة في غير محلها. فطرح بديلا لذلك فكرة الملكية الديمقراطية كمدخل أساسي للاستقلال. ولتركية مبدئه قدم الحزب برنامجا للإقامة العامة بتاريخ 23 شتنبر 19 يمكن التفكير في حل المشكلة المغربية بمواصلة العمل بالحماية أو بمحاولة تطبيق جديد لنظامها الذي هو مصدر الاستياء العظيم في الحاضر، والذي انتهى بفشل ذريع. وغاية الحزب هي العمل بجميع ما يستطيع من الوسائل في سبيل إيجاد ديمقراطية حقيقية سياسية واجتماعية واقتصادية لفائدة الشعب المغربي، كما أن الحزب يعمل لاسترجاع السيادة المغربية وتطبيقها تطبيقا تاما وتحقيق استقلال الوطن ضمن نطاق وحدته الترابية والسياسية وفي دائرة ملكية دستورية (10).

كان حزب الشورى والاستقلال من المعارضين الأوائل لحزب الاستقلال، وكان في حالات عديدة فعالا في كشف مساوئ الإدارة المحلية، الشيء الذي أدى به إلى توقيف نشاطه خاصة في أوائل سنة 1957. لكن الجهود التي كان يقوم بها أعطت له الحق في أن يكون من أكبر أحزاب المعارضة وأحسنها تنظيما بزعامة أمينه العام محمد حسن الوزاني، الذي كان من الشخصيات الوطنية البارزة في عهد الحماية. فكان الحزب متأثرا تأثرا قويا بسياسة الوحدة العربية، وذلك يرجع في أصوله

إلى العلاقة الوثيقة التي كانت تربط الوزاني بأرسلان" (11). ونظرا لكون حزب الشورى والاستقلال كان حزبا صغيرا من حيث الكم بالمقارنة مع حزب الاستقلال، فقد كان باستطاعته أن يتخذ قراراته بسرعة تفوق سرعة حزب الاستقلال. وما يؤكد ذلك هو أنه أعلن عن برنامجه في شهر نوفمبر من سنة 1955، وذلك قبل انعقاد مؤتمر حزب الاستقلال بشهر، الشيء الذي أدى به إلى مشاركة حزب الاستقلال في المفاوضات. فنال ممثلوه حفا وافرًا في مجال الدعاية والإعلان، الشيء الذي أدى حتما إلى أن نال الحزبان معا نفس الدرجة من الاعتبار أثناء المفاوضات الأولى مع السيد "امبارك البكاي" من أجل تكوين المجلس الحكومي الأول الذي ضم خمس أعضاء شوريين "عبد القادر بن جلون"، "التهامي الوزاني"، "محمد بن بوشعيب"، "أحمد بنسودة"، "عبد الهادي بوطالب" (12) فانضم بعد ذلك بعض الأعضاء إلى حزب الاستقلال الذي كان هو المهيمن بحكم قوته المادية والمعنوية، لكن هذا الانضمام أدى فيما بعد إلى تعارض في الآراء، وصار النقاش حادا والتنافس بين الحزبين عبارة عن صراع لجمع أكبر عدد ممكن من الأعضاء في أقصر زمن ممكن، الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى أحداث دامية .. وكانت سنة 1956 خير شاهد على ذلك في سوق الأربعاء.

وأمام هيمنة حزب الاستقلال، حاول الشوريون التركيز على بعض المناطق في المغرب وخاصة في مدن الدار البيضاء وفضالة والجديدة وفاس والرباط. أما البادية فقد ركزوا بالخصوص على منطقة الغرب التي كانت تسمى باسمهم -أهل وزان- "ورغم كل ذلك فإن عضوية الحزب كانت لا تزيد عن عشر عضوية حزب الاستقلال..". (13).

فإذا نظرنا إلى التنظيم الرسمي لحزب الشورى والاستقلال، نجده يشبه إلى حد كبير حزب الاستقلال، إلا أنه كان يفتقر إلى أقسام للفروع، وهذا ما يدل على قلة أعضائه بالمقارنة مع حزب الاستقلال. وإلى جانب ذلك أيضا يلاحظ وجود تشابه دقيق في برنامج الحزب مع برنامج النقابة العمالية: الاتحاد المغربي للشغل، باستثناء التعليق على حل مشاكل العمال.

فافتقار حزب الشورى والاستقلال إلى أطر عالية ومنظرة، جعلت منه حزبا صغيرا يبني تنظيمه وبرامجه من خلال الاطلاع على ما يحدث خارج إطاره العام، "فكان ينهج النهج التكتيكي في سياسته التي كانت أيضا تتطوي على اختصاصات تعالج أوضاعا دبلوماسية أغلب الظن أن معظم المغاربة آنذاك لا يفهمونها" (14).

وبعد ذلك حدثت أزمة سياسية داخل الحزب انجذب خلالها الزعماء المسنون إلى حزب الاستقلال المهيمن، بمن فيهم محمد حسن الوزاني .. والبعض الآخر اتجه صوب "ابن بركة" الذي انشق عن حزب الاستقلال في تنظيم الاتحاد الوطني.

ثالثا: الحزب الشيوعي المغربي

تأسس الحزب الشيوعي المغربي من طرف "ليون سلطان" في يوليو من سنة 1943 خلال ندوة تأسيسية انعقدت بالدار البيضاء، لكنه ظل محظورا لعدة سنوات، وكان عمله شبه سري. "فكانت الفترة الزمنية الممتدة بين سنة 1943 وسنة 1956، أي من ولادة الحزب الشيوعي بالمغرب إلى فسخ معاهدة فاس .. غنية بالأحداث الهامة، أحداث رأت تعبئة وعزيمة الحزب الثوري الطلائعي ومناضليه في محاربة الاستعمار وتحقيق الاستقلال ووحدة التراب..". (15) "وكانت من بين العوامل التي ساعدت على تأسيس هذا الحزب خاصة، ظهور وتطور ونمو طبقة عاملة مغربية في القطاعات الصناعية والمنجمية..". (16).

كان الهدف إذن من تأسيس الحزب الشيوعي بالمغرب هو تمكين الطبقة العاملة المغربية من تنظيم سياسي جديد قادر على تنظيم كفاحهم ضد الاستغلال الرأسمالي والإقطاع. وذلك بإقامة نظام اشتراكي محض تابع للدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي سابقا. كما لعب الحزب الشيوعي دورا مهما في تنظيم الطلبة سياسيا ونقابيا، سواء داخل المغرب أو خارجه، حيث كان الأصل في تأسيس -اتحاد الطلبة المغاربة- سنة 1948، هذا الأخير الذي عرف فيما بعد بـ: "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب".

لقد كان يصعب على المرء تقدير أهمية الحزب الشيوعي المغربي الذي أعلن عن عدم شرعيته ضمن باقي الأحزاب المعارضة الأخرى، لكن كلمة "الشيوعية" كان لها الأثر العميق في ذهنية المغاربة، وذلك لتعارضها مع الإسلام من جهة، وللتبعية للخارج من جهة أخرى وخاصة ولاء الحزب للاتحاد السوفيتي -سابقا- والصين والحزب الشيوعي الفرنسي.

فقد تعرض الحزب بعد ذلك لأنواع شتى من العنف والمضايقات خاصة من طرف حزب الاستقلال ولم يتضح الوضع الرسمي للحزب إلا بعد رجوع أمينه العام "علي يعته" الذي أخذ بزمام الأمر وبدأ يسير بالحزب في منحى الاشتراكية التي سيعلم عنها فيما بعد. وكانت سياسة الحزب تركز أساسا في الدعوة إلى مناهضة الفاشية في إطار الاتحاد الفرنسي، غير أن الحزب سيعرف مسارا آخر بعد موت المؤسس "ليون سلطان" سنة 1945، حيث تم تعويضه بـ"علي يعته". هذا الأخير الذي بادر إلى إصدار صحيفة أسبوعية تحت اسم "L'ESPOIRE" ونشرة سرية باللغة العربية تحت اسم "حياة الشعب"(17). وفي أبريل 1946 عقد الحزب مؤتمره الأول بالدار البيضاء الذي تم من خلاله انتخاب بعض المغاربة في هيئات القيادة، وفي بداية غشت من نفس السنة انعقدت الدورة الأولى للجنة المركزية بعد المؤتمر الأول، التي صودق فيها على شعار الاستقلال الوطني والوحدة الترابية. هذا بالإضافة إلى تحديد بعض الأهداف منها: (18)

- إنشاء مجلس تأسيسي

- انتخابات تشريعية

- الاستقلال الاقتصادي والإصلاح الزراعي

وفي شهر فبراير 1949 انعقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المغربي وصادق على الخطة السياسية التي سطرتها اللجنة المركزية في غشت 1946. "قبحكم أيديولوجيته، اعتبر الحزب الشيوعي المغربي نفسه ممثلا للطبقة العاملة حيث ركز جل جهوده في الواجهة النقابية رغم الحظر الذي كان مضروبا على التنظيمات النقابية.."(19). لكن دخول حزب الاستقلال في التنظيم النقابي إلى جانب الحزب الشيوعي كان بمثابة الضربة القاضية للشيوعيين. وما كاد يحل شهر أكتوبر من النقابيون الاستقاليون جل مناصب القيادة في النقابة .. "وعند تشكيل المكتب المسير لسنة 1952، كان يضم عشرة أعضاء: أربعة استقاليين وشيوعيين مغربيين وأربعة فرنسيين"(20).

بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب الشيوعي المغربي، تلك التي تمثلت في الحقبة الممتدة ما بين 1951 و1956، وهي الحقبة التي تم فيها التهيؤ لأجل المطالبة بالاستقلال. فقد أقام الحزب هياكل تنظيمية سرية على غرار حزب الاستقلال، وشارك في العديد من التظاهرات والنضالات الشعبية من أجل التحرر والانعقاد من العبودية، أخذا من الطبقة العاملة مرتكزا وحافزا عمله المرتكز أساسا على الاشتراكية الماركسية اللينينية.

مرحلة الستينات: تميزت مرحلة الستينات في الحزب الشيوعي بالمحافظة على علاقاته بال جماهير رغم عدم توفره على القانونية، وكان الهدف من حظر الحزب هو فصله عن الجماهير وعزله، بل وتنحيته من الساحة السياسية المغربية. فجاءت سنة 1966 لتكون منعطفًا حقيقيًا في تاريخ وحياة الشيوعيين، فكان ذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الذي أكد على "ضرورة تكييف الحزب وواقع البلاد، وذلك بالاتفاق مع النظرية والممارسة للاشتراكية العلمية، وذلك من أجل الوصول إلى حزب ثوري جماهيري، قوي.."(21).

ففي يوليو من سنة 1968، تم وضع قوانين "حزب التحرر والاشتراكية"(22) وشرع في ممارسة الاشتراكية كعمل، وكذلك كاسم على جميع تنظيماته. وبدأ يعرف بمبادئه تلك ويعبئ الجماهير التي كانت تحت لوائه للتصدي "للامبريالية والرجعية"

وهذا ما تأكد أيضا في السبعينات عندما قرر مؤتمره الرابع إعطاء اسم "حزب التقدم والاشتراكية" كدليل على تطبيق النظام الاشتراكي والمحافظة عليه. فحصل ذلك بالفعل في سنة 1974 حيث ألغيت كلمة "الشيوعية" من الاسم وأصبحت "التقدم والاشتراكية" هي الكلمة المتداولة، وانصب اهتمام الحزب على النهوض بالحركة الطلابية والتي كان يعتبرها كفضيل من فصائل الحركة التقدمية والديمقراطية المغربية.

رابعاً: الحركة الشعبية

"رجال القبائل يشكلون حزبا"(23). بذلك تكونت الحركة الشعبية في أولها، بحيث أنها تشكلت من رجال المقاومة وأعضاء جيش التحرير في منطقة الريف.

عندما كان "الحسن اليوسي"(24) ضمن الحكومة الأولى ممثلاً لمصالح "البربر"، لاحظ الهيمنة التي كان ينشدها حزب الاستقلال من أجل الانفراد بالحكم. فرحل اليوسي إلى القبائل البربرية ونظم حملته الأولى التي قال فيها: "ليس من مصلحة الشعب أن توكل جميع المسؤوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنفر من الرجال يتجاهلون القبائل والبادية"(25) وقد أوضح بكل جلاء في اتهاماته أن مصدر السخط يكمن في أن مثل هذه الأحزاب "تتسى أن أكبر قدر من السكان في بلادنا من البادية، وأن العنصر الذي أنتج مفاخر بلادنا نبع من البادية ..."(26).

ولأجل ذلك فكر "الحسن اليوسي" في إنشاء هيئة سياسية تمثل سكان البادية "البربر"، وفي هذا السياق استقبل بعثة من رجال القبائل الريفية حيث أخبرهم بقرب إنشاء هيئة سياسية لتدافع عن البادية وعن مصالحها.

تم الإعلان عن ميلاد الحركة الشعبية في شتنبر 1957، إلا أنها لم تستقد من نظام الأحزاب إلا في أوائل سنة 1959 بعد إصدار ظهير الحريات الاستقلال.5 نونبر 1958 من طرف المغفور له محمد الخامس(27). فمن الناحية التاريخية، كان وجود الحركة الشعبية له دور مهم في الحياة السياسية المغربية إلى جانب الأحزاب التي وجدت من أجل الدفاع عن الاستقلال ... فكان دوره هذا جليا خاصة في البادية المغربية التي اتخذت منها الممول الرئيسي من حيث عدد المنضوين تحت لوائها، خاصة وأنها نصبت نفسها كمدافع عن البادية وعن حقوق أهلها.

"لقد تطورت الحركة الشعبية ببطء في عام 1957 عندما راجت إشاعات عن قيام حركة سياسية جديدة في البادية. وفي الوقت نفسه انتقلت زعامة الحركة إلى -أحرضان- الذي كان آنذاك حاكما لإقليم الرباط، وإلى الدكتور الخطيب القائد السابق لجيش التحرير في الريف"(28). وكان البرنامج الذي تقدمت به الحركة يتميز بنظام -اشتراكية إسلامية(29)- في ظل الملكية، حيث اعتبروا ملك المغرب محمد الخامس بمثابة الزعيم الروحي لجميع الشمال الإفريقي.

وعبر المحجوبي أحرضان عن مناهضته لنظام الحزب الوحيد -ويقصد به حزب الاستقلال- وكان ذلك خلال ندوة صحفية عقدها في الرباط، فتم اعتقاله مع الدكتور الخطيب بتاريخ 3 أكتوبر 1958 "بعد أن تم توقيف نشاط الحركة والتي منعت بقرار حكومي"(30).

بعد ذلك جاء ظهير "58" الذي يعلن عن الحريات العامة، فتم الإعلان عن ميلاد الحركة الشعبية وتكوينها الرسمي كحزب سياسي جديد، وأقيم مركزها بالرباط تحت قيادة أمينها العام أحرضان الذي أمر بعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في دجنبر 59 حيث ألقى فيه أحرضان خطابا حدد فيه التوصيات العامة للحزب، ورسم مبادئه وأهدافه.

"إن الأهداف التي وضعتها الحركة الشعبية منذ تأسيسها تركز على مبادئها الأساسية المتمثلة في تعلقها الدائم بالملكية الدستورية وإقرار تعدد الأحزاب والدفاع عن الحريات العامة والحفاظ على الأصالة المغربية"(31).

"وإن الهدف النهائي للحركة الشعبية المساندة للملكية الدستورية والتي لديها قناعة عن كونها تنطبق مع الفكر العميق للملك والشعب هو أخذ الواقع بعين الاعتبار، والاسترشاد به قبل وضع الحلول الملائمة.. وذلك من أجل تحقيق الارتقاء الاجتماعي -المرتکز على العمل والاستحقاق حيث لا يجب أن تكون هناك طبقة ذات امتياز، ولا امتياز بغي حق- وهذه الفلسفة والعقيدة مطابقة لروح الإسلام وتحترم المعطيات الأساسية للبلاد وتنطبق مع النداء الوحدوي للحزب وتخدم مصلحة الشعب"(32).

فقد مرت الحركة الشعبية بثلاث مراحل تاريخية جعلتها محط اهتمام المراقبين السياسيين في بلادنا.. وتبتدئ المرحلة الأولى من ميلاد الحركة وتنتهي في سنة 1967. والثانية تمتد من سنة 1967 إلى سنة 1986، أما الثالثة فمن سنة 1986 إلى اليوم. وسنحاول رصد أهم الأحداث التي ميزت المراحل الثلاث موجزة في:

-تعتبر المرحلة الأولى من حياة الحركة الشعبية مرحلة ميلادها والنضال من أجل الاعتراف بها وتأسيسها"(33).

عاشت الحركة الشعبية كباقي الأحزاب في هذه الفترة، مجموعة من الاضطهادات جعلتها تنشب بالنضال والمقاومة من أجل إرساء قواعد الديمقراطية في ظل الملكية الدستورية، وبالكفاح من أجل الرفع من مستوى البادية المغربية وعدم الاحتكار على الحواضر.

وفي إطار تدعيم هياكل الحزب وتواجده، تم عقد المؤتمر الثاني بمراكش سنة 1962، وشاركت الحركة في الانتخابات الأولى التي جرت بالمغرب تحت لواء جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية التي أنشئت من طرف حزب الأحرار والحزب الديمقراطي وحزب الاستقلال. وكان ذلك في سنة 1963 حيث حصلت فيها الحركة على 43 مقعدا... أما المؤتمر الثالث فقد عقد سنة 1966 بالقيظرة، وصادق على ميثاق يتضمن مذهب الحزب.. وفي سنة 1967 وقع انشقاق داخل الحركة أدى إلى خلق حزب جديد يدعى "الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية" من طرف "عبد الكريم الخطيب".

وفي المرحلة الثانية شاركت الحركة الشعبية في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنوات 67-69 وحصلت على الأغلبية، وكانت النتيجة أيضا مماثلة في انتخابات 76-77 حيث حصل الحزب على 45 ممثلا برلمانيا.. وخلال هذه الفترة أيضا عقد الحزب ثلاث مؤتمرات وطنية: 69-76-83، وعندما لوحظ انعدام نشاط الحزب وشلل هياكله، قررت الحركة عقد مؤتمر استثنائي بالرباط في أكتوبر 1986.

أما المرحلة الثالثة من حياة الحركة فقد تميزت من جهة بالمقررات الهامة الصادرة عن المؤتمر معبرة عن إرادة تسوية الوضعية والقيام بالتغيير..

"لنعمل على العودة إلى المسؤولية الجماعية وإعادة هيكلة الحزب.. مستقبل حركتنا سيكون مميزا بالتشاور بين القمة والقاعدة.. العهد الجديد يفتح أمامنا الطريق لتحقيق المهام النبيلة التي سبق بدأها.."(34).

وفي الانتخابات التشريعية الأخيرة لسنة 1993 حصلت الحركة الشعبية في المجموع على 54 منصبا برلمانيا، أي الرتبة الثالثة بمجلس النواب بمعدل 16% من المنتخبين.

خامسا: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية:

تأسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على إثر الانشقاق الذي حصل داخل حزب الاستقلال في سنة 1959، وقد كان ذلك بين الجناح اليساري المتكون من المقاومين والمناضلين النقابيين والطلبة وبعض الأطر والوزراء، وبين الجناح المحافظ في دواليب الحزب والدولة بحكم أن حزب الاستقلال كان يشكل الطرف الأكبر في الحكومة.

فالانشقاق الذي أعقب تكوين حكومة بلافريج -مايو 1958- لم يترك سوى قليل من الشك في أن قيادة حزب الاستقلال كانت منقسمة انقسامًا شديدًا.

"وابتداء من يونيو 1958 أصبح الصراع داخل حزب الاستقلال علنيا بين الجناح اليساري والجناح المحافظ. فكانت الإضرابات التي شلت عدة قطاعات ثم مؤتمر الاتحاد الوطني مناسبة لاندلاع الاصطدامات وتبادل الاتهامات. فأصاب الشلل الحكومة -المنسجمة- ولا سيما بعد أحداث جبال الريف وأولماس". (35) وهكذا وقع الانشقاق الرسمي في يناير 1959 الذي أدى إلى تكوين الاتحاد الوطني في شنتبر من نفس السنة وإلى تأسيس الاتحاد الوطني للعمال المغاربة.

لقد عقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اجتماعا تحت رئاسة "ابن بركة"، وتم إصدار ميثاق التنظيم الجديد جاء فيه: "يجتاز المغرب مرحلة حاسمة في تاريخه الوطني حيث يخوض معركة فاصلة في سبيل التحرر والبناء.. وفي هذا الوقت نشاهد فيه حملة من الدس والبلبلة والتفرقة، الاستقلال.ر الهيئات السياسية المصطنعة مساعدا لتحطيم معنوية الشعب وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الأهداف الوطنية. وإن الموقعين على هذا الميثاق .. يقررون: - التخلي عن صفاتهم الحزبية وألوانهم السياسية، وفي غمرة الأخوة الصادقة فيؤسسون: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"(36).

فكثر الجدل داخل حزب الاستقلال حول هذا الانشقاق وحول النهج الذي اتبعه ابن بركة حيث استقطب فعاليات مهمة، خاصة من الشباب وبعيدا عن هيمنة "شيوخ" حزب الاستقلال.. وكثرت التقارير عن انقسام الحزب وكذلك تصريحات زعماء الحزب الجديد، هذه الأخيرة التي كشفت عن الأهمية البالغة في الانقسام.

"وقد كتب La coture يقول: -إن الانقسام- بالنسبة لابن بركة كان يمثل مطلع المظهر الثاني لتحرير الشعب المغربي، وهي مرحلة اجتماعية تتبع المرحلة السياسية"(37).

وهنا بدأت مرحلة البناء داخل بيت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكان ابن بركة المنظر السياسي للاتحاد، وكان يتوق إلى أن يرى أكبر عدد من المنظمين ينضمون للحزب الجديد من أجل البناء الصحيح .. ومن أجل إقامة ديمقراطية حق. " .. وإن الحزب يطلب من جميع الدعاة أن يواجهوا حملة الفوضى والانحلال التي يقوم بها عملاء المقاومة. عن قصد أو عن غير قصد.. وأن يعيخوا جماهير الشعب في موجة الحماسة .. نحو تحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى التحرر من العبودية العسكرية والاقتصادية، وكذلك إقامة ديمقراطية ملموسة"(38).

لقد بدا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتنظيمه الجديد وكأنه صورة جديدة لنوع جديد من الأحزاب، ويتميز بتلك الصورة الواضحة وفي نفس الوقت المعكوسة للحزب المهيم القديم. فكان استنكار بن بركة واضحا في نقده لنظام المفتشيين لحزب الاستقلال الذين وصفهم بأنهم -موظفو اللجنة التنفيذية-، فقرروا إجراء انتخاب للجان تعليمية تكون مستقلة.

أما اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني فكانت تشمل ثمانية أشخاص برئاسة محمد البصري زعيم المقاومة.. وتكونت بعد ذلك خمسة عشرة لجنة إقليمية لها اتحادات إقليمية، ونصب بن بركة بعد ذلك نفسه سكرتيرا عاما بالدار البيضاء، ويجسده "المؤتمر العام، السلطة العليا في الحزب. ويتشكل المؤتمر العام كل ثلاث سنوات من مندوبي الاتحادات الإقليمية، ويجتمع على الأقل مرة في السنة أو يطلب من ثلثي أعضاء مجلس الاتحاد أو المؤتمر العام. وليحز على الصفة القانونية يجب أن يكون عدد الحاضرين أكثر من نصف الأعضاء المكونين للمؤتمر"(39).

وهكذا انعقد المؤتمر الوطني الأول للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يوم الأحد 6 ديسمبر 1959 "سيجتمع اليوم بمقر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدار البيضاء ممثلو الاتحادات الإقليمية وأعضاء اللجنة الإدارية الوطنية في مجلس وطني. وهذه أول دورة يعقدها المجلس الوطني للاتحاد منذ تكوينه في 6 سبتمبر الماضي، يأتي هذا المؤتمر في بداية الموسم

السياسي" الذي افتتحه خطاب العرش المتضمن للخطوط العامة لسياسة حكومة صاحب الجلالة، ويجيء هذا المؤتمر بعد التدابير المالية والنقدية والاقتصادية وليلة الشروع في المفاوضات مع فرنسا. ومن أهم المسائل التي سيتداركها أعضاء المجلس مسألة الانتخابات البلدية والقروية التي ستجرى في شهر مايو المقبل. وبما أن الاتحاد الوطني لم يحدد إلى الآن موقفه من هذه الانتخابات، فإنه سيبدأ أولاً بدراسة الظروف التي يجري فيها تسجيل الناخبين كما سيتم تنظيم الانتخابات والضمانات القانونية والعملية التي تتوفر عليها. هذا إلى جانب دراسة الموقف السياسي في البلاد دراسة تتيح لممثلي القواعد الشعبية التعبير عن رأيهم حول الحالة الراهنة والمساهمة بكيفية فعالة في إعداد الخطة العامة التي سيسير عليها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في بحر السنة القادمة⁽⁴⁰⁾. من هنا تتضح الجهود التي بذلها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أجل تنظيم صفوفه حيث ركز أكثر على المسألة التنظيمية والتأطيرية للاتحاد إلى جانب محاولته لاستقطاب بعض المناضلين من حزب الاستقلال الذي سعى زعيمه علال الفاسي إلى إجراء بعض التغييرات في قيادته، وذلك بإدخال عنصر الشباب لتحمل المسؤولية على غرار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .. هذا الأخير الذي سيعقد مؤتمراً استثنائياً في يناير 1975 الذي سيفضي إلى اتخاذ قرار تغيير اسمه لكي يصبح "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

ملاحظة:

وجب التنبيه إلى وجود بعض الأحزاب، الصغيرة التي كانت في هيكلتها مكونة من أشخاص موالين سواء للإدارة الفرنسية - الإسبانية، أو للقصر. ونظراً لعدم فاعليتها في المشهد السياسي المغربي إبان عهد الحماية، إذ سرعان ما اختفت، نكتفي بذكر أسمائها حتى لا تكون مجهولة. وهي مقسمة بين مغرب الحماية الفرنسية ومغرب الحماية الإسبانية.

حزب الأحرار المستقلين⁽⁴¹⁾: تكون هذا الحزب من طرف بعض المفكرين الذين كانوا يعملون وينظرون بإيعاز من القصر وكان ذلك في فترة الحماية خصوصاً عندما لاحظوا عدم تطابق أفكارهم مع برامج وأهداف حزب الاستقلال، الذين اختلفوا معه، هم الذين كانوا يعملون ككتاب ومكلفين بمهام داخل القصر. وكان -رضاً كديرة- هو الشخص المتميز داخل هذه المجموعة الصغيرة حيث عمل كوزير للدولة في الحكومة الأولى، ووزيراً للأبناء والسياحة في الحكومة الثانية.

الحزب الديمقراطي المغربي للأحرار: تأسس هذا الحزب بإيعاز من الإدارة الفرنسية التي جعلت على رأسه "الشريف المولى إدريس". كان ذلك بمدينة الدار البيضاء سنة 1947، وكان يدعو إلى إقامة ملكية دستورية ونظام برلماني في ظل الحماية الفرنسية. في سنة 1952 أصدر صحيفة *La liberté* بمساعدة الإدارة الفرنسية. وكان هذا الحزب يعبر دائماً عن عدائه للسلطان محمد بن يوسف حيث كان دوماً إلى جانب الكلاوي والكثاني، كما كان وراء فكرة خلع السلطان في غشت 1953 ومبايعة بن عرفة.

حزب الشعب المغربي: بزعامة عبد القادر الزمراني الذي كان معجباً بفرنسا التي منحتة رخصة تأسيس حزب الشعب المغربي سنة 1948. كان من بين أهداف الحزب محاربة الحركة الاستقلالية. وكان يستفيد من دعم الإدارة الفرنسية حيث كان لا يخفي عداؤه للسلطان.

أما في منطقة الحماية الإسبانية⁽⁴²⁾، فقد كانت الإدارة تخلق بعض الأحزاب من أجل التضييق على العمل السياسي للأحزاب الوطنية. فكان "حزب الوحدة الريفية" سنة 1946 المتشكل من رجال السلطة التابعين للحماية الإسبانية، ثم "حزب الدفاع الوطني" سنة 1947 بقيادة خالد الريسوني، باشا مدينة العرائش، ثم "حزب المغرب الحر" سنج 1952 بزعامة محمد زريوح في الناظور ثم "حزب الهلال" سنة 1953 برئاسة خالد الريسوني.

المطلب الثاني:

الأحزاب السياسية في ظل التعددية - المرحلة الجديدة-

تميزت المرحلة الجديدة من المشهد السياسي المغربي بظهور أحزاب أخرى ستكون لها كلمتها داخل الواقع السياسي بحكم وجودها أولا كتنظيمات لها هياكلها وبرامجها ثم بحكم توفر المناخ السياسي المتمثل في التعددية الحزبية الذي يفسح المجال لخلق تنظيمات جديدة، وأخيرا بفضل مساندتها من طرف النظام حتى تكون أداة مطواعة في شكل -أغلبية- إما من أجل تشكيل حكومات وإما من أجل تمرير المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدون عرقلة المعارضة.

أولاً: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ..

بناء على اقتراح اللجنة المركزية المؤرخ في 15/9/74، قرر المؤتمر الاستثنائي المنعقد في 10-11 و12 ينايولوجي.ر اسم الجمعية ذات الصبغة السياسية التي أسست في 6 شتنبر 1959 "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" التي أصبحت "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"(43).

لقد كان الانشقاق الذي حصل للاتحاد الوطني عن حزب الاستقلال شيئاً مشروعاً بحكم وجود خلاف على المستوى الإيديولوجي .. لكن الانشقاق الذي حصل داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي أدى إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على الرغم من نفس التوجه الإيديولوجي، وخاصة الاختيار الثوري .. يبقى هو الشيء الذي يطرح عدة أسئلة للنقاش خاصة وأن هذا الانقسام لم يؤد إلى ترقية الاتحاد الوطني بصفة نهائية. فقد بقي ممثلاً بالأستاذ عبد الله إبراهيم، في مدينة الدار البيضاء وعبد الرحيم بوعبيد في الرباط بالنسبة للاتحاد الاشتراكي.

فالنقطة الأساسية التي استحكمت في ظهور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تمثلت في: "الصراع بين ما هو "تقابي" و"سياسي" داخل الاتحاد الوطني، هذا الذي أدى في الأخير إلى القطيعة بين اللجنة المركزية واللجنة الإدارية داخل الحزب. وقد تعمق الخوف في شتنبر 1974 غيرت على إثره اللجنة المركزية -مجموعة الرباط- اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"(44).

فقد جاء إذن هذا المؤتمر الاستثنائي للحزب الجديد ليحسم بين الخيار الثوري والخيار الإصلاحية حيث تم رسم الخط الإيديولوجي للحزب .. هذا الخيار الذي تضمنه التقرير الإيديولوجي الصادر عن المؤتمر، والذي يركز أساساً على النهج الاشتراكي. هذا النهج الذي يدعو إليه الحزب انطلاقاً من ثلاثة اعتبارات: (45)

- الاعتبار الأول: يتجسد في انتهاج الاشتراكية العلمية

- الاعتبار الثاني: يتجلى في مفهوم الاشتراكية العلمية كعلم الحركة والتغيير الذي يرفض إخضاع الواقع الحي للنماذج

الفكرية المسبقة والجامدة

- الاعتبار الثالث: يتمثل في صورة اعتماد إستراتيجية شاملة من أجل تشييد مجتمع وحضارة اشتراكيين مطابقة

لخصوصية شعبنا. (46)

فالقانون الأساسي نفسه للحزب ينصص على أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية يحدد برامج ومناهج عمله على أساس الالتزام بالاشتراكية العلمية كمنهج للتحليل، وعلى الديمقراطية كقاعدة للتقرير، وعلى التضامن مع مختلف الحركات التحررية المناوئة للاستعمار والامبريالية والعنصرية والاستغلال الرأسمالي..

وفي هذا الصدد جاء في المؤتمر الاستثنائي:

"إن الاتحاد لا يزعم الإتيان بايديولوجية جديدة، أو باشتراكية خاصة قد يطلق عليها نعت من النعوت، إن الاشتراكية واحدة، كمنهجية وكهدف، قوامها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتبادل، يتصرف فيها المنتجون بواسطة تنظيماتهم وجهاز الدولة الذي يكون جهازا في خدمتهم وتحت مراقبة تنظيماتهم الحزبية والمهنية.."(47).

"إن الجماهير تريد الاشتراكية، لأن شعار الليبرالية الكاذب، ظهرت حقيقته ونتائجه من خلال التجربة، كما اتضحت هوية أصحابه كخدام لنظام التبعية، وكمستفيدين من التبعية، وكأعداء للتحرير الحقيقي الذي يعني عمليا تصفية مصالحهم. فاختيارنا الاشتراكي هو تعبير عن إرادة الجماهير المتبلورة من خلال جدلية النضال، ومن خلال التغييرات التي طرأت على حركة التحرير الشعبية نفسها"(48).

"... فالديمقراطية بالنسبة إلينا وسيلة وغاية، بوصفها ديمقراطية التعبئة من أجل البناء الاشتراكي، إن شعار ديكتاتورية البروليتاريا أكل الدهر عليه وشرب في أوروبا نفسها"(49).

هكذا إذن يكون الاتحاد الاشتراكي قد حدد مفهومه الإيديولوجي نحو الاشتراكية كمنهج، ونحو الديمقراطية التي يريد أن يرسمها في مساره الحزبي كوسيلة وكغاية من أجل التقدم، ومن أجل التعبئة.

فالالاتحاد الاشتراكي يرى على أن الظروف والملابسات التي مر منها من قبل، وتلك التي يجتازها، تحتم عليه الارتفاع بالحزب إيدولوجيا وتنظيميا، إلى المستوى الذي يمكنه من القيام الواعي المتبصر بالمهام التاريخية التي جعلها على عاتقه منذ فترة من الزمن. ولذلك كان تخليه عن النزعة الثورية شيئا ضروريا أمام الاهتمام بالجانب السياسي التنظيمي من أجل تحقيق أهدافه المسطرة في برامجهم. ولذلك أيضا حصل ذلك "التطور الداخلي الذي أسفر عن تظهير صفوفه من العناصر الانهزامية والشراذم الانتهازية.."(50).

فكان قرار تغيير الاسم من طرف اللجنة المركزية "هذا القرار الذي أمله فعلا، ظروف خاصة، ولكنه في الواقع، تعديل يعبر عن تطور داخلي نوعي في كيان الحزب"(51).

من خلال دراسة معظم وثائق حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المتضمنة من خلال مؤتمره الاستثنائي، نستشف على أن المنهجية والمبادئ التي ركز عليها في تطبيق أهدافه، تتركز أساسا في "الاشتراكية" عملا ومفهوما. وعلى أن إستراتيجيته في ذلك ونضاله "يعتمدان على مبدأ الارتباط بين التحرير والنمو، والديمقراطية والبناء الاشتراكي، كجوانب من ساسة شاملة تهدف إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لصالح الكادحين"(52).

فالالاتحاد الاشتراكي إذن يستهدف "تحرير البلاد من كل سيطرة أجنبية أو استغلال طبقي في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتنظيم الجماهير الشعبية لجعلها قادرة على تسيير شؤونها في مختلف الميادين وعلى جميع المستويات"(53).

ثانيا: التجمع الوطني للأحرار

تأسس التجمع الوطني للأحرار في نونبر 1978 كجمعية ذات صبغة سياسية تهدف إلى تحقيق:

- الديمقراطية المجتمعية الحق في نطاق الملكية الدستورية

- النمو الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية

- تعبئة جميع الطاقات الحية في البلاد لبناء المغرب الجديد مع تعزيز الشخصية المغربية وتدعيم مقوماتها الإسلامية والعربية والإفريقية

- الدفاع عن استقلال المغرب ووحدته الترابية، وتدعيم الدور الطلائعي الذي ينهض به المغرب على الصعيد الدولي باعتباره استجابة تاريخية لأمجاده.(54)

يتكون التجمع الوطني للأحرار من وحدات محلية يكون لها تنظيم على صعيد محلي أيضا. ويسير هذه الوحدات مكتب منتخب من كاتب وأمين ونائب له.

أما الوحدات الكبرى فتكون على صعيد الأقاليم، وتعرف بالاتحادية الإقليمية، وللهيئات الوطنية مهمة التسيير على الصعيد الوطني حيث تشرف على المؤتمر الوطني، والمجلس الوطني واللجنة المركزية والمكتب التنفيذي .. وينعقد المؤتمر الوطني كل أربع سنوات، وهو يعد بمثابة أعلى هيئة للحزب(55).

يعتبر التجمع الوطني للأحرار نفسه مدافعا عن الديمقراطية، وعرف بأنه الحزب الوسط بين اليمين واليسار حيث يطلق عليه الحزب المعتدل.

ففي خطاب لرئيسه أثناء افتتاح المؤتمر الوطني الأول الذي انعقد في أبريل 1983، نرى بأنه يحدد بعض أهداف الحزب والمسار الذي سينهجه، مقدما ذلك بتعريف لهوية التجمع الوطني بقوله:

".. وإن التجمع الوطني للأحرار، بوصفه أحد المواقع المتقدمة في الخريطة السياسية للبلاد، ليؤمن بأن الاختيار الديمقراطي، وخاصة في بلد كالمغرب حيث تتعايش وتتساكن فيه شتى التيارات والأفكار في ظل الحوار والتسامح، لا بد له من يمين ومن يسار ومن وسط.. ونحن نعتبر أنفسنا في التجمع الممثلين الحقيقيين لذلك الوسط الديمقراطي التقدمي الاجتماعي الذي نعده البديل النموذجي للخروج بالعالم الثالث والأقطار العربية والقارة الإفريقية من حالة التدرج والتردد بين يمين منطرف يخضع للرأسمالية المحتكرة، ويسار جامع يستعمل كذريعة للاستبداد ولنظام الحزب الوحيد"(56).

وتتركز أفكار ومبادئ التجمع الوطني للأحرار في خمس نقاط رئيسية:

- احترام الملكية الخاصة

- تأمين العدالة الاجتماعية

- الحرص على احترام الاختصاصات فيما بين الدولة وبين الفرد أو الجماعة

- تأكيد وتكريس مبدأ التعبئة الوطنية الشاملة

- دعم سياسة اللامركزية

فقد برز التجمع الوطني للأحرار في أواخر السبعينات كتيار ديمقراطي مجتمعي "سوسيو ديمقراطي"(57)، وهو يعتبر نفسه امتدادا للحركة الوطنية ولرموزها القديمة. فهو تيار جديد يسعى للعمل بأسلوب جديد أيضا، لكن على غرار ما خلفه أقطاب الحركة الوطنية. وتعتبر الديمقراطية المجتمعية كأهم محور ركز عليه التجمع في نضاله حيث أفرز لذلك ميثاقا ذهبيا ضمنه جميع تفسيراته الديمقراطية المجتمعية من خلال عدة مواضيع مجتمعية لها صلة وثيقة بالفرد كفرد، وبالمجتمع عموما.

"... وتعتبر الديمقراطية الاجتماعية شرطية إنسانية لنجاح وازدهار الديمقراطية السياسية، كما أن العمل الاجتماعي يعتبر دعامة كل عمل إنمائي وثقافي وحضاري، ويعتبر العمل الاجتماعي، الأرضية الطبيعية التي يقوم عليها مبدأ وممارسة الديمقراطية المجتمعية"(58).

فالتجمع الوطني للأحرار يركز في ميثاقه الذهبي كثيرا على الديمقراطية المجتمعية، وذلك من خلال العلاقة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، كما ركز أيضا على المسألة التعليمية والتربوية التي يعتبرها من المعضلات الكبرى والتي تتطلب حلا جذريا، "ذلك لأن التربية أساسا، والتعليم العلمي عموما، هما القالب الذي تسكب فيه قدرات الفرد بغرض التزعرع والنماء وفق البعد الطبيعي لمقوماته، ويتيح له فرص إفراس الطاقات الخلاقة في العمل والإنتاج والعيش الكريم"(59).

كما يدعو التجمع أيضا إلى إصلاح التعليم لأنه "العمود الفقري والمزود بالطاقات الفكرية والبشرية لكل التوجهات الاجتماعية والاقتصادية ... يجب أن يتمتع التعليم بشخصيته الكاملة، وحضوره القوي"(60).

وبذلك يكون التجمع الوطني للأحرار قد تطرق لجل المواضيع التي تهتم المجتمع المغربي على أساس الديمقراطية المجتمعية، وأكد على أنه "يجب أن يحافظ على مسيرته وتعلقه كحزب مجتمعي ديمقراطي بعمليات التأطير والبناء والإصلاح، ليكون حقا حزبا وطنيا في مستوى هذه الأمة التي أعطت للحضارة من عسارة أفكارها، وأبدعت في الأمجاد والعمران، وصنعت الملاحم الرائدة، والتفت عبر تاريخها الطويل حول رجالها الأوفياء، وعرشها المجيد"(61).

لكن التجمع لم يسلم من ظاهرة الانشقاق مثل سائر الأحزاب الأخرى. وفي سنة 1981 انشقت عنه فئة معينة بعد اختلاف في الآراء والمذاهب، وكونوا حزبا جديدا أطلقوا عليه اسم "الحزب الوطني الديمقراطي" برئاسة السيد أرسلان الجديدي.

ثالثا: الحزب الوطني الديمقراطي

بعد الخلافات التي حصلت بين مؤسسي التجمع الوطني للأحرار أحمد عصمان وأرسلان الجديدي ارتأى هذا الأخير إنشاء حزب جديد يكون سنده الرئيسي هو العالم القروي ومع مجموعة من المدافعين عن البادية وعن الطبقات الشعبية تم تأسيس "الحزب الوطني الديمقراطي" الذي خرج إلى حيز الوجود في سنة 1981.

يهدف الحزب الوطني الديمقراطي إلى: (62)

- تدعيم الملكية الدستورية
- الدفاع عن مقدسات البلاد ووحدتها الترابية ومقوماتها الإسلامية والعربية والإفريقية
- العمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات
- الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- تركيز الجهود على تنمية العالم القروي وإعطاء الأسبقية إلى الأحياء الشعبية في الحواضر .. ويتكون الحزب من هيئات محلية تعرف بالفروع والمجموعات والفيدراليات والكنفدراليات، وعلى الصعيد الوطني يتكون من هيئات وطنية تتمثل في: المؤتمر الوطني، اللجنة المركزية، المكتب السياسي، اللجنة الاستشارية، اللجنة الإدارية ولجنة لمتابعة منبثقة من المكتب السياسي(63).

ظهر الحزب الوطني الديمقراطي كبلورة للانفتاح الديمقراطي والتعددية الحزبية التي صارت من أسس النظام الدستوري المغربي. فقد عقد مؤتمره الوطني الأول بمدينة الدار البيضاء أيام 11-12-13 يونيو 1982، ثم بعد ذلك دخل معركة الانتخابات المحلية والتشريعية.

وعلى الرغم من حداثة نشأته، فقد تمكن الحزب الوطني الديمقراطي من "فرض وجوده على الساحة السياسية الوطنية كهيئة لها مكانتها بمختلف أنحاء المملكة..." (64)، فكانت النتائج التي حصل عليها الحزب أثناء هذه الانتخابات جد إيجابية بالنظر إلى قصر المدة التي وجد فيها. فقد حصل على 12% من مجموع أصوات الناخبين، وترأس أكثر من 100 مجلس بلدي

وقروي، الحزب.ى تواجد عدد كبير من المستشارين داخل عدة جماعات أخرى كما حصل على 25 مقعدا بالبرلمان بحقيبتين وزاريتين.

فما هو السر في هذا النجاح خاصة إذا ما نظرنا إلى المدة الوجيزة التي تكون فيها الحزب.. "إنها روح الوطني الصادقة والديمقراطية الحق التي ينتهجها الحزب الوطني الديمقراطي، وصدق مشروعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يركز أساسا على خدمة العالم القروي وخدمة الطبقات الشعبية في الحواضر.."(65).

ولكي يعزز الحزب الوطني الديمقراطي موقعه داخل المجتمع المغربي، عمد إلى خلق تنظيمات موازية مثل الاتحاد الوطني للطلبة الديمقراطيين الذي عقد مؤتمره الأول بالرباط يومي 25 و 26 دجنبر 1982، والمنظمة الوطنية للمرأة الديمقراطية التي عقدت مؤتمرها الوطني الأول بمراكش يومي 5 و 6 فبراير 1983، ثم الشبيبة الوطنية الديمقراطية التي عقدت مؤتمرها الوطني الأول بالدار البيضاء يومي 23 و 24 دجنبر 1988.

يعتمد الحزب الوطني الديمقراطي في مبادئه الأساسية خصوصا على الملكية الدستورية، والوحدة الترابية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية مبادئ تعتبر كلها هي الأساس في تكوين الحزب، ولذلك فهو يركز عليها ويعمل من أجل الدفاع عنها بل ولتحقيقها. إنه يرى في الملكية الدستورية خير ضامن لوحدة وازدهار المغرب، وتحمل الوحدة الترابية الصدارة ضمن أولويات برنامجه، بينما تعتبر الديمقراطية الركيزة الأساسية التي تتبنى عليها سياسته. "إن تسمية الحزب الوطني الديمقراطية لم يكن عبثا، بل إن الهدف منها هو إبراز الأهمية التي تحتلها الديمقراطية في اهتماماتنا، والتي لولاها لما وجدنا على الساحة الوطنية..." (66).

"من أجل ترسيخ الديمقراطية، وضمان التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية".

إنه شعار المؤتمر الوطني الثاني للحزب الوطني الديمقراطي الذي انعقد بمدينة الدار البيضاء أيام، 19-20-21 يونيو 1992(67).

وقد صادق المؤتمر خلال الدورة الثانية على الصيغة الجديدة للبيان السياسي للحزب، هذا الأخير الذي جاء ليتم ويصح ما جاء به المؤتمر الوطني الأول. وذلك تمشيا مع التطورات التي بدأ يعرفها المغرب، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

"جاء الحزب الوطني الديمقراطي للمساهمة في تطوير الإرث السياسي وتبديل أسلوب الممارسات السياسية، كما جاء بأفكار جديدة منبثقة من القاعدة الشعبية، ترمي بالدرجة الأولى إلى ترسيخ الديمقراطية، وضمان التنمية الاقتصادية وتحقيق عدالة اجتماعية، ومحاربة الاحتكار السياسي الذي كان سائدا، وإشراك القدرات الجديدة والشابة حتى تظهر في الميدان السياسي"(68).

فنحن حزب وطني ديمقراطي واجتماعي يهدف إلى نهج طريقة جديدة لمعالجة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤمن بأن ضمان حرية الإنسان الفردية والجماعية، وتعزيز كرامته، مبادئ أساسية"(69).

ومن أجل تحقيق عملية التواصل بين جميع أفراد الديمقراطيين ورغبة منهم في إيصال أهداف ومبادئ الحزب الوطني الديمقراطي كانت جريدة النضال الديمقراطي منبرا لأفكار الحزب ومنارا يضيء طريقه. فقد بدأت أول مشوارها الإعلامي كصحيفة أسبوعية إلى أن استقر بها الأمر وسط اليوميات الوطنية.

رابعاً: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

كانت تعرف منظمة العمل الديمقراطي الشعبي قبل حصولها على شرعية هذا الاسم بـ"منظمة 23 مارس" اليسارية التوجه، والتي كانت تعمل جنباً إلى جنب مع منظمة يسارية ثورية أخرى تسمى بـ"جبهة إلى الأمام".

اعترف لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بالشرعية في شهر مايو 1983، ولعل تاريخ مناضلي المنظمة مليء بالمخاطر والصعوبات، وذلك نظراً للنهج الماركسي الثوري الذي كانوا ينجحونه إلى جانب الأحزاب الوطنية الأخرى التي تتحو نفس المنحى. فالمنظمة كما يقول زعيمها "محمد بن سعيد آيت يدر" هي فصيل من الحركة الوطنية التي جمعت أطرها القيادية الذين لهم امتداد من الحركات الاستقلالية سواء قبل الاستقلال أو بعده، وهي عصاره للنقاش الذي عاشته الحركة الوطنية خلال عقد الستينات والسبعينات، والتي مر منها مناضلوها من عدة مراحل صعبة وقاسية، وعرفت فيها كل ألوان الاضطهاد (70).

فجميع أطر المنظمة كانوا يعملون فيما قبل تحت لواء "منظمة 23 مارس" سواء داخل المغرب أو خارجه، وبعد صدور العفو الملكي في غشت 1980، التحقت المجموعة المغتربة من المنظمة بالمغرب وبدؤوا يزاولون عملهم السياسي داخل بعض الأحزاب الديمقراطية مثل "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"حزب التقدم والاشتراكية"، فأنشأوا بعد ذلك جريدة "أنوال" التي كان لها الدور الفعال في بدايتها في نشر أفكار وتوجهات المنظمة قبل شرعيتها، فهيات بذلك الأرضية الصلبة لتأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي. هذه الأخيرة التي بدأت عملها علانية إلى جانب الأحزاب الأخرى. فكان أول عمل قامت به هو مساندة مرشحي حزب الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات الجماعية التي شاركوا فيها، كما شاركت هي في الانتخابات التشريعية بمرشحها الوحيد، "محمد بن سعيد آيت يدر".

ففي بيان المنظمة الصادر عن مؤتمرها الثاني لسنة 1990، نلاحظ بأن أهداف المنظمة تتمثل في "تحقيق إصلاحات حقيقية لتعزز مؤسسات ذات مصداقية، سواء على الصعيد الوطني أو المجلي تكون لها صلاحيات وساعة وحكومة ذات وسائل تنفيذية حقيقية" (71).

لكن ما يلاحظ على المنظمة هو أنها لم توسع من دائرة منخريتها كي تشمل جميع فئات المجتمع المدني، واقتصرت على بعض الشرائح المعينة وخاصة من الشباب الأول الذي شكل نواة لميلادها. ويؤكد ذلك زعيمها في قوله بأن "المنظمة كغيرها من التنظيمات السياسية اعتمدت في نشوئها على النخبة من الشباب المتفوق، وقبل الاعتراف بها شعريا كانت عناصر هذه النخبة متواجدة في هيئات مختلفة كالاتحاد الوطني لطلبة المغرب، واتحاد كتاب المغرب وبعض النقابات، وجمعيات ذات اهتمامات مختلفة. وكانت تمثل فصيلاً مهماً في هذه الهيئات التي تمثل المجتمع المدني. ومن خلال تجربتها وممارستها خطت خطوات هامة منذ تأسيسها حتى الآن من أجل توسيع قاعدتها... ونعمل اليوم على تقوية الصف الوحدوي لفرض ديمقراطية نزيهة وحقيقية تفرز خريطة سياسية واقعية لها تمثيل حقيقي في أوساط الشعب المغربي" (72).

خامساً: الاتحاد الدستوري

تأسس الاتحاد الدستوري في أبريل 1983 خلال المؤتمر التأسيسي المنعقد بمدينة الدار البيضاء.

من أهداف الاتحاد الدستوري: (73)

- دعم الملكية الدستورية والحفاظ على مقومات الدين الإسلامي، والدفاع عن المؤسسات الدستورية والعمل على استمرارية الديمقراطية، وضمان الحريات الفردية والعمامة وكرامة المواطن ودعم بناء دولة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان.

- تأطير المواطنين والعناية بجيل ما بعد الاستقلال وتعبئته من أجل استكمال الوحدة الترابية والمشاركة في تحمل المسؤولية في الحياة العامة.

- نشر مبادئه وأفكاره والعمل على تحقيقها على كل مستويات الحياة العامة قصد إقرار عدالة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

- العمل على توطيد مكانة المغرب على المستوى الدولي وتأكيد هويته العربية الإسلامية والإفريقية.

- السعي وراء الحفاظ على أواصر الصداقة مع الأشقاء والأصدقاء في مختلف أنحاء العالم. ويتم تنظيم أعضاء الاتحاد الدستوري في إطار الهيئات التالية:

الخلية، لجنة الجماعة، المجلس الإقليمي، المجلس الجهوي، المؤتمر، اللجنة الإدارية، المجلس الوطني والمكتب السياسي. وبعد المؤتمر الوطني هو أعلى سلطة للاتحاد، حيث ينعقد مرة كل ثلاث سنوات، ويترأسه رئيس المكتب السياسي.

أما أهم الخطوط الرئيسية لبرنامج الاتحاد الدستوري فتتمثل في عدة نقاط أوجزها رئيس الحزب، السيد "المعطي بوعبيد" في الكلمة التي ألقاها خلال المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في أبريل 1983.

"إن مشروع برنامجنا يعتبر أن فلسفة الدستور المغربي تقوم على الارتباط الوثيق الموجود بين الملك والمواطنين عن طريق الديمقراطية، التي تمكن الجميع من الإسهام بكل حرية، في تحقيق الرخاء الجماعي، وازدهار إمكانيات كل فرد..." (74).

"... برنامج حزبنا استلهم مبادئه الأساسية من الدستور المغربي الذي يركز في إطار الملكية الدستورية، القيم الأساسية والتقليدية لمجتمعنا. ويحدد نظام الحريات العامة والحقوق الفردية، ويرم الحدود لمختلف السلطات: التشريعية، التنفيذية والقضائية. وهو دستور قائم على المبادئ الأساسية للإسلام، التي هي أيضا مبادئ الديمقراطية الحديثة والحرية والقانون" (75). فمن خلال دراستنا لبرنامج الحزب بالكامل، نلاحظ بأن الاتحاد الدستوري يعطي أهمية قصوى للتطور الاقتصادي والاجتماعي، "والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار حرية المبادرة وبواسطتها" (76). أما أهداف البرنامج، فيمكن إجمالها فيما يلي:

الأهداف:

- الشمولية

- السرعة

- تشجيع المبادرة الشخصية

- التنمية العادلة.

الوسائل:

إطار العلاقات مع الخارج.

إطار العلاقات على المستوى الوطني.

المبادرة الفردية.

كما يتطرق البرنامج أيضا إلى السياسة الاجتماعية التي يركز فيها بالخصوص على قضية التعليم والتكوين المهني إلى جانب التشغيل بالنسبة للشباب... هذا إضافة إلى برنامج للتغطية الصحية والوقاية الاجتماعية، والمساعدة من أجل التنمية الثقافية وتحسين للبيئة الاجتماعية. وفي شهر مايو من سنة 1993، عقد الاتحاد الدستوري اجتماعا موسعا مع أطره تمت فيه الدراسة والتباحث في موضوع الديمقراطية.

الديمقراطية التي أصبحت تشغل الحيز الأوفر في جميع الخطب السياسية.

فلماذا هذا الموضوع؟ ولماذا الديمقراطية؟

يرى الاتحاد الدستوري أن "كلمة الديمقراطية حرفت، وأفرغت من معناها الحقيقي وبدأت تستعمل عن قصد في غير محلها... وبفعل هذه التحريفات أصبحت مبتذلة، وركبت جميع الألسن وجميع الإيديولوجيات، ليبرروا بها جميع أعمالهم... فمبعوها، وجعلوها بضاعة رخيصة"(77).

كما أن الاتحاد الدستوري يرى أن الديمقراطية لها مفهوم يعتمد على إقرار الحريات العامة، فردية وجماعية، ويعتمد على المسؤولية الفردية والجماعية، ويعتمد على سيادة القانون كأساس لبناء مجتمع متوازن يسوده التضامن والتكافل، وعلى تكوين فرد ينعم بالكرامة ويتوق إلى الإسهام بجهده في بناء الغد الأفضل.

هكذا يكون إذن المشهد السياسي المغربي قد مر بعدة مراحل جعلته يتميز عن باقي الدول الأخرى، هذا التميز الذي منحه إياه اندعام الحزب الوحيد، وبالتالي كانت للتعددية الحزبية في المغرب الدور الفعال في تنشيط الحركة السياسية، الشيء الذي سيؤدي حتما إلى تعدد آخر .. تعدد العناوين الصحفية المولية لتلك الأحزاب.. فكانت الصحافة هي الملاذ الوحيد للتعبير ونشر الأفكار، كما أنها كانت ولا تزال هي اللسان المعبر الذي يدعو لهذا المنحى أو لذاك...

وحتى تكون لدينا فكرة واضحة عن العلاقة القائمة بين الحزب السياسي وبين الجريدة، ارتأينا الحديث عن المشهد الإعلامي وعلاقته بالظاهرة الحزبية من خلال فصل مستقل، يتناولها من جانبها التاريخي أولا ثم من جانبها العملي.

الهوامش:

- (1) محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية - 1962، 1991 - مؤسسة إيزيس للنشر، الدار البيضاء 1992، ص: 156.
- (2) يضاف إليهما كلا من التجمع الوطني للأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي والاتحاد الدستوري.
- (3) محمد معتصم، مرجع سابق: 157.
- (4) أشفورد دوغلاس، التطورات السياسية .. مرجع سابق، ص: 80.
- (5) يتعلق الأمر بتظاهرات كبيرة كان سببها مقتل "فرحات حشاد" وللمزيد من الاطلاع الرجوع إلى علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الطبعة الرابعة، مطبعة الرسالة بالرباط.
- (6) محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية. مرجع سابق، ص: 124-125.
- (7) منشورات حزب الاستقلال، المؤتمر العام الثاني عشر لحزب الاستقلال 1989، مطبعة الرسالة الرباط.
- (8) المؤتمر العام الثاني عشر لحزب الاستقلال، ص: 131.
- (9) محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 84.
- (10) محمد ضريف، نفس المرجع ص: 85.
- (11) أشفورد دوغلاس، التطورات السياسية ... مرجع سابق، ص: 398.
- (12) محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 124.
- (13) أشفورد دوغلاس، مرجع سابق، ص: 403.
- (14) أشفورد دوغلاس، مرجع سابق، ص: 406.
- (15) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، مطبوعات البيان 1984، ص: 6/5.
- (16) نفس المرجع، ص: 13.
- (17) محمد ضريف: الأحزاب السياسية المغربية، مرجع سابق، ص: 97.
- (18) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، ص: 18.
- (19) محمد ضريف، مرجع سابق، ص: 103.
- (20) نفس المرجع، ص: 104.
- (21) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، ص: 62.

- (22) نفس المرجع، ص: 63.
- (23) العنوان الذي استهل به أشفورد دوغلاس حديثه عن ظهور الحركة المنبثقة عن رجال القبائل في البادية المغربية، تلك التي كانت معظمها مكونة من "البرابرة" الأمازيغ .. انظر التطورات السياسية في المملكة المغربية، ابتداء من صفحة 410.
- (24) كان وزيرا للداخلية إلى حدود 4 ماي 1956.
- (25) أشفورد دوغلاس، مرجع سابق. ص 257.
- (26) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (27) الحركة الشعبية نضال واستمرارية، منشورات الحركة الشعبية 1993.
- (28) أشفورد دوغلاس، مرجع سابق، ص 412.
- (29) نفس المرجع، ص 413.
- (30) محمد ضريف، مرجع سابق، ص 154.
- (31) الحركة الشعبية نضال واستمرارية، منشورات الحركة 1993.
- (32) من خطاب المحجوبي أحرسان في افتتاح المؤتمر التأسيسي للحركة الشعبية.
- (33) الحركة الشعبية نضال واستمرارية منشورات الحركة 1993.
- (34) من خطاب المحجوبي أحرسان في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد في أكتوبر 1986.
- (35) لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، منشورات البيان 1984، ص 49.
- (36) محمد ضريف، الأحزاب السياسي المغربي ... مرجع سابق، ص 161/159.
- (37) أشفورد دوغلاس، مرجع سابق، ص 434.
- (38) نفس المرجع، ص 435.
- (39) محمد ضري، مرجع سابق، ص 162.
- (40) جريدة التحرير: السنة الأولى عدد 248 بتاريخ 1959/12/6 الصفحة الأولى. المجموعة الكاملة موجودة بالخرزانة العامة بالرباط.
- (41) للمزيد من الاطلاع، الرجوع إلى أشفورد دوغلاس، مرجع سابق، ص 419 إلى 423.
- (42) للمزيد من الاطلاع، الرجوع إلى محمد ضريف، مرجع سابق، ص 109-117.
- (43) منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، القانون الأساسي، المادة 1.
- (44) سعيد عثمان: الإعلام والتوعية السياسية، بحث لنيل دبلوم المعهد العالي للصحافة، 89-90 ص 70.
- (45) محمد ضريف، مرجع سابق، ص 263.
- (46) انظر التفاصيل في: المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، يناير 75، الطبعة الثانية، الرباط 1978، ص من 11 إلى 29.
- (47) نفس المرجع ص 13.
- (48) نفس المرجع ص 23.
- (49) نفس المرجع ص 29.
- (50) المرجع السابق، ص 42.
- (51) نفس المرجع، ص 43.
- (52) نفس المرجع، ص 189.
- (53) القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، المادة 3.
- (54) التجمع الوطني للأحرار: القانون الأساسي، الفصلين الأول والثاني.
- (55) القانون الأساسي، باختصار، من الفصل الخامس إلى الفصل الحادي عشر.
- (56) من خطاب رئيس التجمع الوطني للأحرار، السيد أحمد عصمان. وذلك في المؤتمر الوطني الأول.
- (57) أرضية التجمع الوطني للأحرار المتضمنة لبرامجه، ص 5.
- (58) الميثاق الذهبي للتجمع الوطني للأحرار، ص 3.

- (59) أرضية التجمع الوطني للأحرار، ص 34.
- (60) من خطاب رئيس التجمع إمام لجنة التعليم في مايو 1992.
- (61) من اجتماع اللجنة المركزية في المؤتمر الاستثنائي 1991. ص 11.
- (62) الحزب الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي، الفصل الثاني.
- (63) الحزب الوطني الديمقراطي، القانون الأساسي، الفصل السادس والسابع.
- (64) الحزب الوطني الديمقراطي، البيان التأسيسي، مطبعة النضال، طبعة 1995، ص 100.
- (65) في تصريح للسيد "الطاهر شاكور" عضو المكتب السياسي للحزب أثناء مقابلة شخصية بمقر الحزب بالرباط يوم الأربعاء 8 مايو 1996.
- (66) الحزب الوطني الديمقراطي، البيان السياسي، ص 105.
- (67) ملاحظة: المؤتمر الثاني جاء بعد عشر سنوات من المؤتمر الأول "92.82"، وهذا خلافا لما جاء في الفصل الثامن من القانون الأساسي للحزب: "يعقد المؤتمر الوطني دوراته العادية كل خمس سنوات".
- (68) البيان السياسي للحزب، ص 4.
- (69) البيان السياسي للحزب ص 5.
- (70) محمد بن سعيد آيت يدر في حوار مع جريدة "الاختيار" العدد الخامس، 11 مايو 1994.
- (71) من وثائق المؤتمر الثاني لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي - 1990.
- (72) من الحوار الذي أجرته جريدة "الاختيار" مع محمد بن سعيد، عدد 5، 94/5/11.
- (73) القانون الأساسي للاتحاد الدستوري، الفصل الأول.
- (74) من وثائق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدستوري، 1983 ص 10.
- (75) نفس الوثيقة، ص 11.
- (76) من مشروع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي.
- (77) من وثائق عمل الجمع العام لأطر الاتحاد الدستوري سنة 1993.